الأهرام

المصدر :

التاريخ :

غزة واريحا
الولادة الاقتصادية العسيرة

الانتقال من الحجر الى البشر، حجر الانتفاضة في غزة والضفة الغربية، الى بشر الارض الفلسطينية، لا يعني فقط الانتقال من الحرب الحقيقية الى السلام الحقيقي، ووضع نقطة في آخر السطر.

سلام «غزة واريحا اولا» لا يزال في قلوب الفلسطينيين والعيون ينبض فرحا تخنقه غصة الحذر من ان يكون المولود هو البكر الوحيد خوفا من ان تتحول الـ «اولا» الى «اخيرا» مع الآتي من السنين، ويبقى ان الفلسطينيين الآخرين عليهم الانتظار الى ان يأتي دورهم في «التحرر».

هذا في الشق النفسي. اما في الشق الاقتصادي، ولو سلمنا جدلا ان الامور سائرة الى خواتيمها السعيدة، نجد اننا ندخل دهاليز يصعب معرفة اغوارها وسبل العودة منها، حتى على المتخصصين.

فطوال سنوات الاحتلال التي تزيد على نصف قرن، دأبت اسرائيل على التعتيم على احوال المناطق المحتلة في فلسطين وانصب الحديث، في الداخل والخارج، عربيا ودوليا، على اخبار الاحتلال والمقاومة. ومن ثم الانتفاضة وصولا الى مفاوضات السلام التي ما ان انجبت «غزة واريحا اولا»، حتى بدأت تنساب انهر الكآبة والمآسي الاقتصادية وطيف البنى التحتية في مدينتي الحكم الذاتي الفلسطيني الاول، بل وبدأت محاولة الولوج الى هذا الواقع من بعض الابواب التي انفتحت حتى الآن، وكلها تتحدث عن كل شيء مطلوب ليحل محل كل شيء غير موجود في حياة الناس من خدمات عامة واقتصاد.

القانون الدولي وادارة الاراضي (العربية) المحتلة طلعت به مؤخرا دار جامعة اوكسفورد للنشر البريطانية متضمنا ١٧ دراسة لمتخصصين فلسطينيين وغربيين في ندوة موسعة عقدتها في القدس الشرقية العام ١٩٨٨ منظمة الحق التي اسستها مجموعة من القانونيين الفلسطينيين في القدس العام ١٩٧٩ كمؤسسة منبثقة عن اللجنة الدولية للتشريعيين بهدف رصد ومتابعة وتوثيق قضايا حقوق الانسان والاوضاع القانونية والاقتصادية في الضفة الغربية المحتلة، وتولت تحرير الكتاب المحامية البريطانية ايما بلايفير وهي تعمل حاليا في فرع مؤسسة فورد فاونديشن الاميركية في القاهرة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المؤثرات الفلسطينية

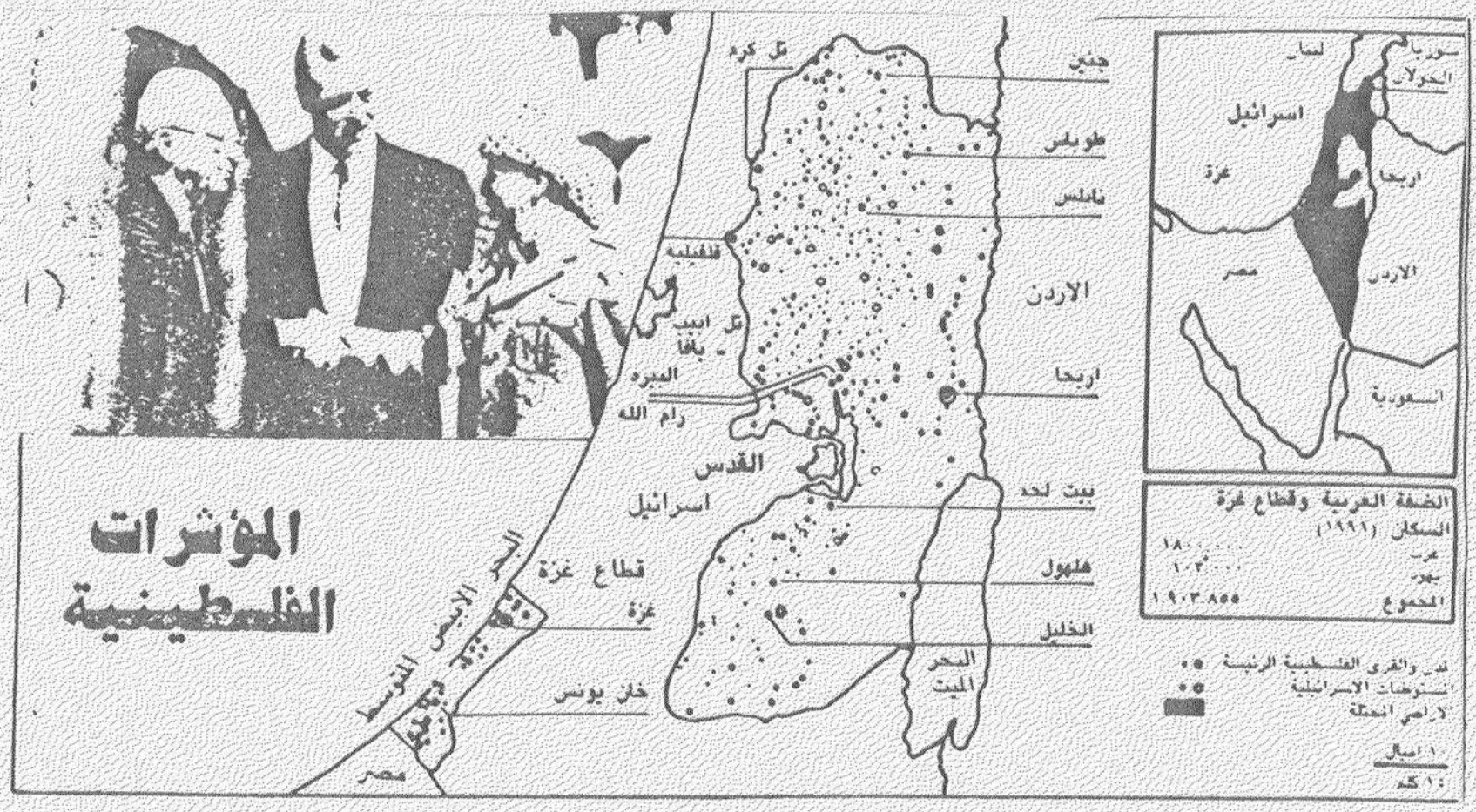

نسبة التعليم لدى البالغين

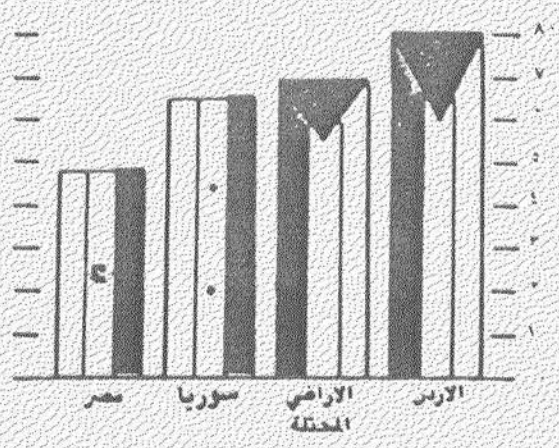

السكان الفلسطينيون (١٩٩١)

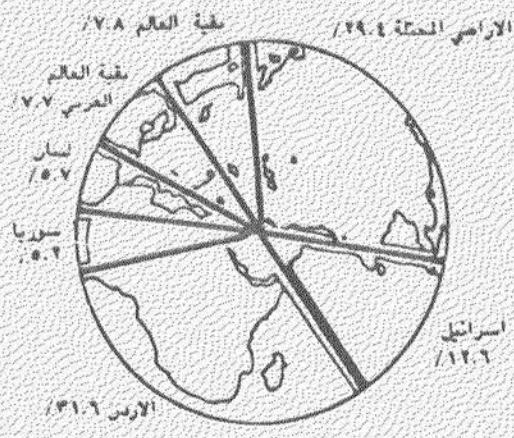

مؤشرات اقتصادية (١٩٩١)

	الناتج القومي (ملايين الدولارات)	الدخل الفردي (بالدولار)	الصادرات الناتج القومي (٪)	الواردات الناتج القومي (٪)
الضفة الغربية	٢٠١٤	٢١٧٥	٢٠٥	٢٩.٣
غزة	٨٦٤	١٣١٠	١٣.٣	٣٤.٨
عدد	٢٩٩٨	١٨٠٠	١١.٣	٣٠.٩
اسرائيل	٥٨٠٩٨٩	١٠٨٧٨	٣٠.١	٤٦.٢
الاردن	٠٣٧٦٤	٩٦٨	٢٩.٨	٩٦.٢

في العام ١٩٩١ بلغ ثلث الناتج القومي تقريبا في الضفة الغربية وغزة من عمل مواطني الاراضي المحتلة في اسرائيل

نسبة وفيات الاطفال

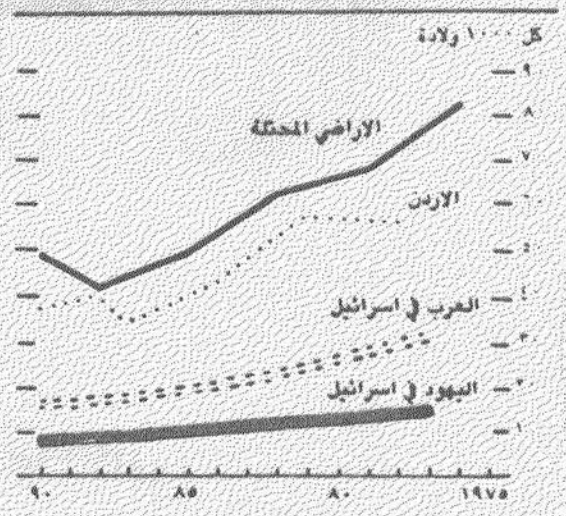

سكان اسرائيل (١٩٩١)

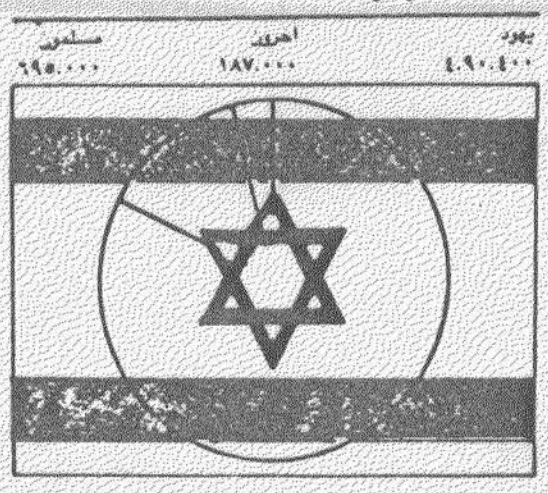

القوة العاملة

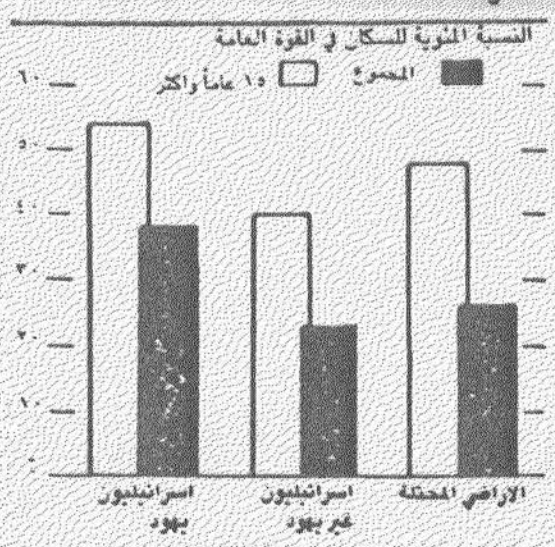

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

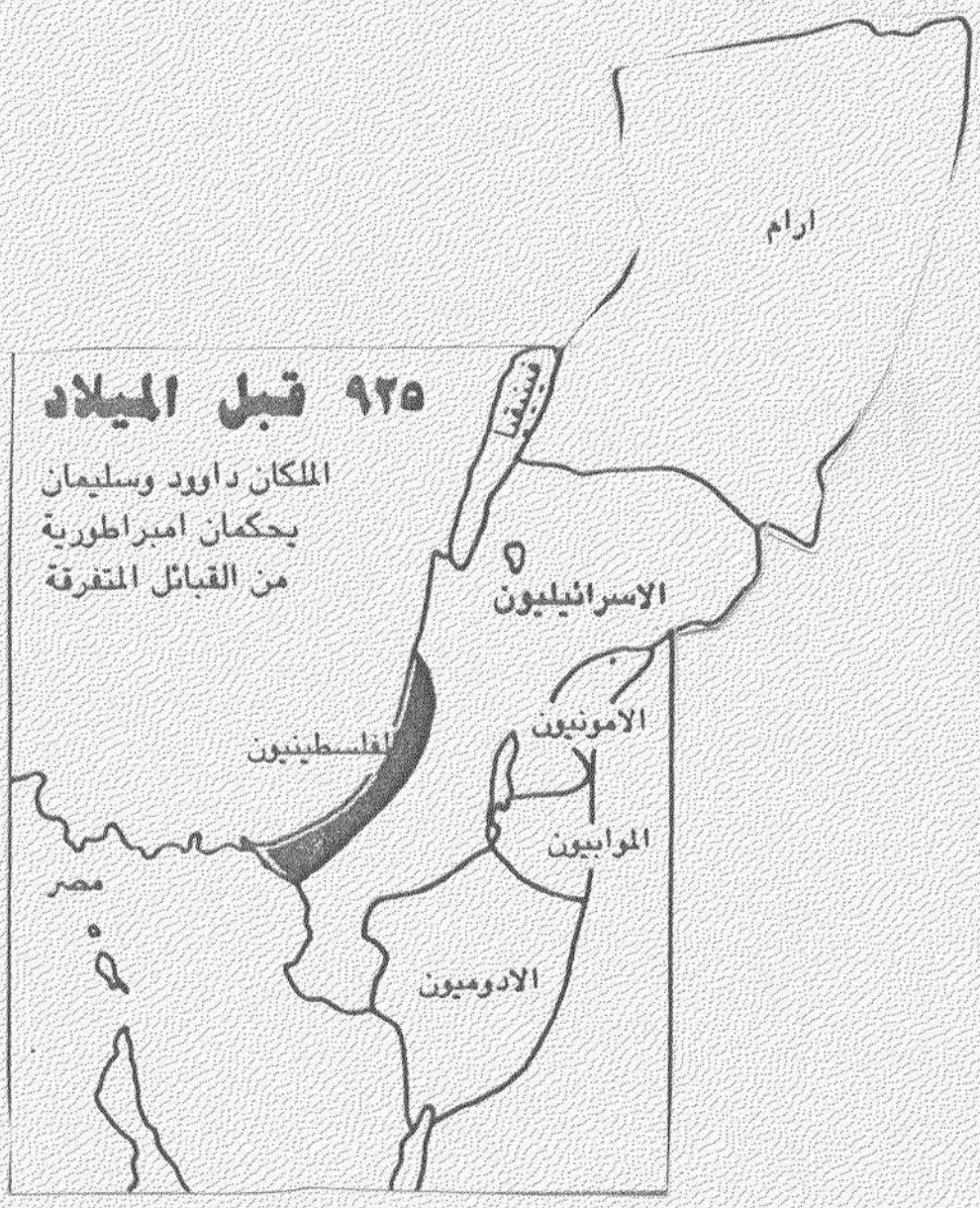

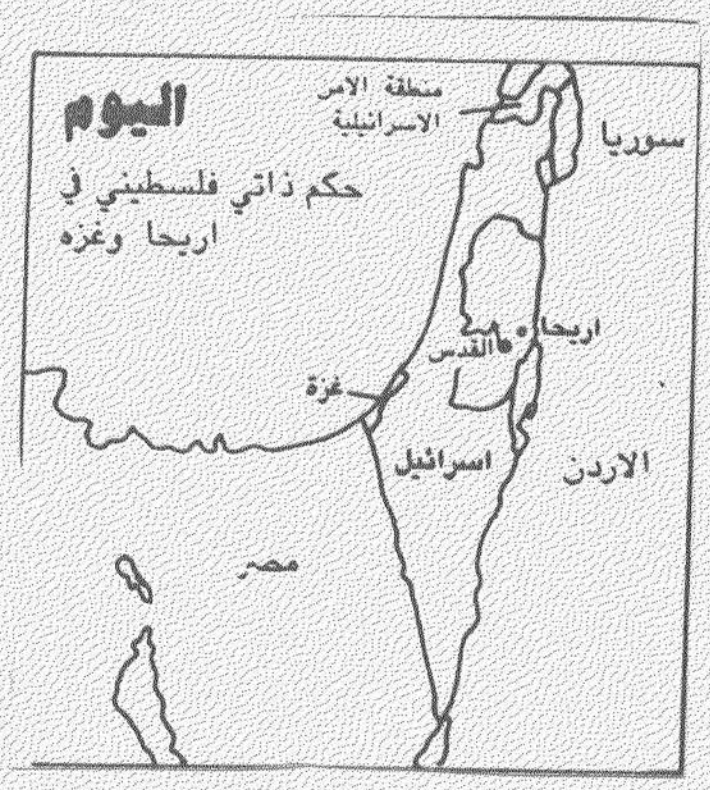

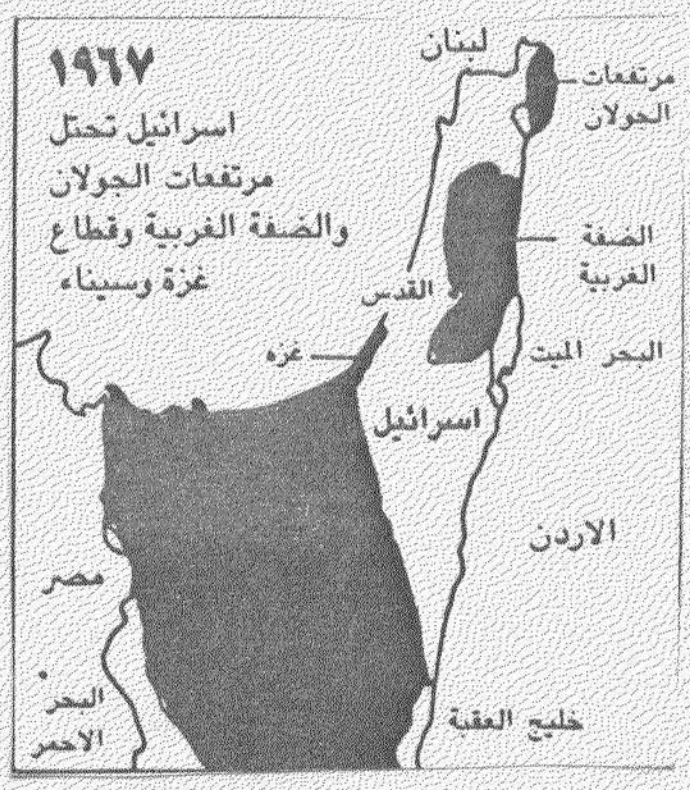

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

العبء الضريبي

في احد فصول هذا الكتاب يشير استاذ العلوم السياسية في جامعة مينيسوتا الاميركية غيرهارد فون غلان الى التحولات الضريبية التي استحدثتها السلطات الاسرائيلية في الضفة الغربية، ويتضح منها ان معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الافراد والشركات، تصاعدت بشدة منذ بداية الاحتلال التي ادخلت ايضا ضرائب جديدة بينها ضريبة المبيعات التي يقول ان فرضها يتناقض مع احكام ادارة المناطق المحتلة المتعارف عليها دوليا. ويضيف ان احدث ارقام تحصيلات الضرائب تفيد بان سكان الاراضي العربية المحتلة يخضعون لمعدلات ضريبية (بخاصة ضريبة الدخل) تفوق ما هو سائد في اسرائيل نفسها (داخل حدود ١٩٤٨) مما ادى الى زيادة العبء الضريبي، ومن ثم تدني مستوى المعيشة الذي هو اصلا يقل بكثير عن نظيره بالنسبة لمواطني اسرائيل نفسها.

من الضريبة الى مكونات واساليب الاداء الاقتصادي في الضفة الغربية وغزة بخاصة ما يتعلق بالموازنة ومصادر الدخل والانفاق. في هذا يقول المحاضر في ادارة الاعمال في جامعة النجاح في نابلس هشام جبر انه في حين كان الانفاق العام في العام ١٩٨٦ قد وقف عند ٢٤١٣ دولارا للفرد الواحد في اسرائيل، فقد بلغ نصيب الفرد في الضفة الغربية وغزة ١٢٠ دولارا فقط في العام نفسه، اي ما يقل عن ٥٪ من الرقم الاول، في الوقت الذي تحصل فيه سلطات الاحتلال على عوائد ضريبية تزيد معدلاتها في الضفة الغربية وغزة على ما هو متبع داخل اسرائيل. فعلى عكس الشائع في الاوساط الاسرائيلية وخارجها، لا تشكل الاراضي العربية المحتلة «عبئا» على الاقتصاد الاسرائيلي، بل توفر مبالغ كبيرة للخزانة الاسرائيلية التي تنفق معظمها داخل اسرائيل نفسها.

المصدر نفسه يؤكد على ان السلطات الاسرائيلية لم توقف تطور

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

!لاقتصاد الفلسطيني فقط، وانما حولت الاحتلال الى مشروع يدر الارباح عليها، وهي لا «ترغب» في تنمية المناطق المحتلة او في «استخدام» عوائدها منها داخل المناطق نفسها، الامر الذي ادى الى حدوث الخلل وعدم التوازن في الاداء الاقتصادي في الضفة والقطاع.

التبعية الاقتصادية

وحسب استاذ الاقتصاد في جامعة النجاح ايضا هشام عورتاني، فان السياسات الاسرائيلية تجاه الضفة والقطاع تمخضت عن اساليب استغلالية تخدم مصالح اسرائيل السياسية والاقتصادية نفسها على حساب تطلعات الفلسطينيين الوطنية. ثم ان هذه السياسات عادة ما تكون منحازة لصالح الدولة الاسرائيلية من خلال تجميد الاقتصاد الفلسطيني ومكافحة اية تطورات اقتصادية ترى انها قد تصبح منافسة للمؤسسات الاسرائيلية، وبالتالي تصاعدت تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي.

ومن هنا القول ان المستقبل الاقتصادي للضفة والقطاع اصبح قاتماً جدا في غياب اعادة هيكلة العلاقات بين اسرائيل والاراضي المحتلة على اساس الاحترام والمساواة والتي قد تكون خطوة «شجاعة» نحو الوصول الى السلام في المنطقة. وفي ظل عدم الثقة بين الطرفين وهيمنة طرف واحد (اسرائيل) على مقدراتها، لا بد من اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الثنائية بينها تحت اشراف طرف ثالث محايد.

التحكم بالقطاع الزراعي

كتاب أخر راج مؤخرا يتحدث عن اداء الاقتصاد الفلسطيني في الاراضي المحتلة بعد نحو ٢٧ عاما حرصت فيها اسرائيل على اعاقة تنمية اقتصادياتها واستغلال مواردها لمصالحها الذاتية. الكتاب طلع به الباحثان في مدرسة ييل للقانون التابعة لجامعة ييل الاميركية ريتشارد تشيبوكي دروري وروبرت وين، تحت عنوان: «المحاريث. اقتصاديات الاحتلال في الضفة الغربية، والسيوف» يتحدثان فيه عن ان العالم سمع الكثير عن الانتفاضة وعن اعمال العنف والتعذيب التي ارتكبها الاحتلال الاسرائيلي ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة منذ احتلالهما، لكنه لم يسمع الا القدر الضئيل عن كيف ادت سياسة ادارة الاحتلال العسكري لهما الى تحطيم اقتصاد الضفة من خلال التحكم بالقطاع الزراعي فيها بخاصة عن طريق مصادرة الاراضي وفرض حظر التجول في مواسم الحصاد واستنزاف مواردها المائية بهدف خدمة المصالح السياسية والاقتصادية الذاتية لاسرائيل. وكانت المحصلة متناقضة تماما مع اعراف القانون الدولي اذ انها تمخضت عن خلق اقتصاد تابع، وحولت الضفة الغربية الى سوق اسيرة للبضائع الاسرائيلية وموارد للعمالة الرخيصة، مما ادى الى الاحباط الاقتصادي وتردي نوعية الحياة فيها. وقد تمكنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي من التوصل الى ذلك من خلال فرض قدر هائل من الاوامر العسكرية بخاصة في ما يتعلق بالزراعة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وفي الوقت الذي يتحدث فيه الكتاب عن ان الاتجاهات نفسها قائمة بدرجات متفاوتة ايضا بالنسبة للاراضي العربية الاخرى المحتلة (قطاع غزة وهضبة الجولان وجنوب لبنان) فهو يتناول ايضا الجوانب المختلفة للاوضاع الاقتصادية المتردية في الضفة، بخاصة في قطاعي الزراعة والمياه، الى جانب الحديث عن دقائق الادارة العسكرية للاحتلال تجاه خلق الاطار المؤسساتي ونظام التراخيص والقيود المفروضة على منظمات المزارعين والعقوبات الجماعية والاراضي الزراعية والموارد المائية والتطورات الاقتصادية التي تبعت الانتفاضة منذ العام ١٩٨٧.

الى جانب الكتب التي بدات تصدر للحديث عن تردي الاوضاع

الاقتصادية الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي، ومع بدء تباشير السلام، اعد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) تقريرا تضمن استنتاجات رصد السياسات الاسرائيلية التي اثرت في الاقتصاد الفلسطيني، فقد اتسمت التطورات في اقتصاد الارض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة من حزيران ١٩٩٢ وايار ١٩٩٣، اقتصاديا واجتماعيا، بالتدهور نفسه الذي اتسمت به التطورات في السنوات الاخيرة. وبات بقاء الاقتصاد الفلسطيني اليوم مثلما كان في السابق، معرضا للخطر بينما تكثف الجهود لتامين بقائه وسط مجموعة من القيود القائمة منذ امد بعيد والمقترنة بضغوط جديدة.

وعلى رغم وجود دلالات هامشية تشير الى حدوث تحسن في العام ١٩٩٢، فان الحالة تعكس في الدرجة الاولى الاثر التراكمي لسياسات وممارسات الاحتلال العسكري الاسرائيلي، ولا يزال الاقتصاد الفلسطيني يوجه لخدمة المصالح الاسرائيلية مما يؤثر تاثيرا ضارا في صلاته بالداخل العربي.

وثمة اتجاه عام من الانحطاط الاقتصادي والاضطراب الواسع النطاق في الحياة اليومية في الارض المحتلة لا يزال مستمرا منذ الانتفاضة الفلسطينية مقترنا بتدابير اسرائيلية تقييدية كان للعديد منها اثر ضار في النشاطات الاقتصادية الفلسطينية، كما ان القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في الارض المحتلة، بمختلف مستوياتها، لا تزال تعاني من اثر الازمة التي حدثت في الشرق الاوسط في الفترة ٩٠ ـ ١٩٩١.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

عزلة اقتصادية

من هنا يتضح ان اقتصاد الارض المحتلة اصبح معزولا على نحو متزايد، مما يؤدي الى تقييد الجهود التي يبذلها الشعب الفلسطيني لبناء اقتصاد مستقل مع ما يتطلبه من اطار مؤسسي. ومنذ العام ١٩٩١ اقترنت التدابير التقييدية القائمة والجديدة بخطوات من السلطات الاسرائيلية اشتملت على تغييرات في نظام ضريبة الدخل وخطوات في اتجاه تحسين مجمل المناخ المالي. وهذا الاستعداد المستجد من جانب السلطات الاسرائيلية لاتخاذ الخطوات الاولى في عملية تحرير للسياسة الاقتصادية يتفاوت مع استمرار تطبيق مجموعة من تدابير السياسة التقييدية، وباتت هذه الازدواجية واضحة على نحو متزايد منذ العام ١٩٩١، اذ ان التدابير الاسرائيلية المتخذة تجاه الاقتصاد الفلسطيني تراوحت بين مبادرات ترمي الى توفير الحوافز الاقتصادية من جهة، وتطبيق التدابير الامنية وما يتصل بذلك من التدابير التي ادت الى تقييد نطاق النشاطات الفلسطينية في مجالي الانتاج وتوليد الدخل من جهة ثانية. وعلى العموم فان هذا النهج المتبدل ارسل اشارات مختلفة وغير مؤاتية للمنتجين والمستهلكين الفلسطينيين مما ادى الى زيادة وهن النشاط الاقتصادي في الارض المحتلة واضعاف ثقة نشاط الاعمال المحلي والدولي.

هدية مسمومة

من هذا المنطلق الذي يبدو عناوين بارزة فقط لحجم الوضع المأساوي الاقتصادي الفلسطيني، تواجه منظمة التحرير تحديا من نوع جديد يتمثل في كيفية ادارة شؤون المناطق التي ستتولاها وتحديدا في كيفية النهوض باوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. ونظرا لهذه الاعتبارات نجد ان الاهتمامين الفلسطيني والغربي ينصبان على قطاع غزة الذي سيكون انسحاب اسرائيل منه اشبه بهدية مسمومة موجهة الى منظمة التحرير. فالنمو الوحيد الذي عرفه هذا القطاع منذ العام ١٩٤٨ محصور بالنمو السكاني الذي قفز من ٧٠ الف نسمة العام ٤٨ الى ٨٠٠ الفا اليوم وضمن مساحة لا تتجاوز ٣٥٠ كيلومترا مربعا في ظل بطالة تطال ثلثي اليد العاملة التي تقدر بحوالى ٥٠ الف شخص.

مع تدفق المصاعب ومعها سيل الدراسات التي تعود لتؤكد على ان الاراضي المحتلة تتمتع باعلى نسبة عمالة مؤهلة اكاديميا وفنيا في المنطقة العربية، حيث يبلغ معدل الخريجين من معاهد وجامعات عليا ١٨ خريجا لكل الف من الفلسطينيين، وهناك واحد من كل اثنين من المهاجرين الفلسطينيين في الخليج يحتل وظيفة مهنية او فنية مميزة تضعه في مصاف الاجور الاعلى في تلك الدول.

هذا هو الوجه الحسن، اما الوجه غير الجميل فهو ان التوقعات تشير الى ان مشكلة البطالة في الاراضي المحتلة ستصبح احدى المشكلات الاساسية التي سيواجهها الاقتصاد الفلسطيني في مرحلة الحكم الذاتي. فتوقف اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، واغلاق سوق العمل الاسرائيلية امام الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، اضافة الى قلة فرص العمل في دول الخليج، ستفاقم جميعها مشكلات البطالة في مرحلة الحكم الذاتي.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اكثر من ذلك، فانه بدون عودة الفلسطينيين من المنفى فان سوق العمل المتاحة في الاقتصاد الفلسطيني الجديد سوف لن تستوعب الاعداد المتزايدة من العاملين الموجودين. وما يفاقم مشكلة البطالة ان الاقتصاد الفلسطيني الجديد يعتمد في اغلبيته على الزراعة في الوقت الذي تضيق فيه الرقعة الزراعية المتاحة وموارد المياه. ويغير زيادة نسبة التصنيع في الاقتصاد الفلسطيني الجديد من معدل ٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي الى نسبة متوازنة فان المشكلة ستتفاقم.

بالنسبة الى المياه التي تشارك اسرائيل الفلسطينيين في استغلالها، فان كل مصادر المياه المتجددة في الاراضي المحتلة قد تم استهلاكها، غير ان الاستغلال لم يعطِ الفلسطينيين اكثر من الحصة التي كانوا يحصلون عليها قبل العام ١٩٦٧.

ضغوط على التصدير

ويعتمد اقتصاد الاراضي المحتلة على الاسواق الاسرائيلية في التصدير والاستيراد. ولهذا فان حرمان المنتجات الفلسطينية من الاسواق العربية والاوروبية جعلها في وضع لا تستطيع معه المنافسة في وضعها الحالي عندما تفتح امامها تلك الاسواق. ثم ان الميزان التجاري للاراضي المحتلة ظل يسجل عجزا متواصلا امام اسرائيل، غير ان تحويلات الفلسطينيين العاملين في الدولة العبرية كانت توازن الموقف الى حد ما. وفي ظل اغلاق سوق العمل الاسرائيلية المتوقع امام الفلسطينيين، وفي غياب الاستثمار الاسرائيلي الذي كان يشكل سببا رئيسيا في فتح الاسواق الاسرائيلية امام المنتجات الفلسطينية، فان تجارة التصدير من الاراضي المحتلة ستتعرض الى ضغوط كبيرة خلال المرحلة المقبلة. واول ما سيحتاج اليه الاقتصاد الفلسطيني الجديد البحث عن اسواق جديدة وعن شركاء تجاريين جدد، وما سيصحب ذلك من حاجة الى رفع مستوى المنتجات المصدرة.

هنا لا بد من الاشارة الى بناء الهياكل الاساسية المتاحة. فالبنيات التحتية الموجودة لا توفر مناخا ملائما لجذب الاستثمارات المتوقعة لانعاش الاقتصاد الفلسطيني، ومن الامثلة على ذلك، امدادات المياه المتاحة والتي تبلغ معدل ٦٠ ليترا لكل شخص في اليوم في الاراضي المحتلة، وهو معدل يقل عن احتياجات الفرد في الاردن والتي تبلغ ١٣٧ ليترا او في مصر (٢٣٠ ليترا) او في تونس (١١٥ ليترا). وضعف معدلات المياه المتاحة للاستهلاك لا ينجم فقط من ضعف الموارد المتاحة، بل من سوء استخدام الموارد والذي ينجم عنه معدل فقد يتراوح بين ٤٠ الى ٦٠ في المائة.

وسط هذه الغيوم الداكنة في السماء الفلسطينية، تتكور غيمة وتنقشع عن فسحة يظهر وسطها ما يفيد انه يتوقع ان تصبح تحويلات فلسطينيي الخارج الذين يبلغ عددهم ٢٠٠ الف يعملون في دول الخليج، اساسية في دعم الاستثمار وبناء بنية الاراضي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المحتلة الاقتصادية، وما يميز هذا الاقتصاد انه سيكون الاقتصاد النامي الوحيد في العالم الذي لا تحتاج حكومته الى تسديد ديون مثلما يحدث في باقي دول العالم النامي.

اهمال البنية التحتية

كثيرة هي التقارير والدراسات الدولية والاميركية والاوروبية التي سارعت الى الحديث عن الوضع الاقتصادي في الاراضي المحتلة. من بين هذا الخليط ما يقول بضرورة انتهاج سياسة الاقتصاد الحر والسوق المفتوحة، وان التبادل التجاري الحر بين اسرائيل والفلسطينيين سيتحقق في غضون اشهر قليلة من توقيع الاتفاق، شرط ان يعهد الفلسطينيون للقطاع الخاص بالدور الاكبر في التنمية الاقتصادية، وان ترفع اسرائيل سقف عدد العمال العرب الذين يعملون فيها الى ١٠٠ الف شخص وتحقق التعاون بينها وبين الاردن في مجال السياحة والنقل والبنية التحتية.

هذه الدراسات تتوقع ان يكون اجمالي الناتج القومي لمنطقة الحكم الذاتي في الضفة وغزة ٤ مليارات دولار، في مقابل ٥ مليارات للاردن و ٦٠ مليارا لاسرائيل. ومن الطبيعي، من هذه الناحية، ان يهيمن الاقتصاد الاسرائيلي على نظيريه في الاردن والضفة الغربية. ومع ذلك فان اقتصاد الدول الثلاث سيظل دون ما يعادل ١٪ من اقتصاد الولايات المتحدة. وحيث ان البنية التحتية الفلسطينية ظلت مهملة طوال سنوات الاحتلال، فان اقتصاد منطقة الحكم الذاتي سيظل بحاجة الى مساعدات خارجية بما يعادل ٥٠٠ ـ ٧٠٠ مليون دولار الى امد غير منظور. مع التذكير بان مثل هذا الواقع الممكن حدوثه يبقى في منأى عن قضيتين من ابرز القضايا المثيرة للجدل، وهما المستوطنات الاسرائيلية في الضفة وغزة، واللاجئون منذ العام ١٩٤٨. لكن التعاون الاقتصادي ـ حسب هذه التقارير ـ بين الاطراف الثلاثة سيخلق واقعا جديدا يتجاوز هاتين القضيتين.

كل هذا قيل ويقال اكثر منه وسيقال مستقبلا. لكن لا بد من العودة الى اهل البيت، هذا البيت الضيق حتى تاريخه، لنتعرف على ما يقولونه هم في ما ينتظرهم من مصاعب. بالطبع لا يمكن الاحاطة بكل ما على الفلسطينيين مواجهته، لكن الضرورة تقتضي الحديث في البارز منها. فرئيس المجلس الفلسطيني للاسكان المحامي والمحاضر في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ابراهيم محمد شعبان، يكشف ان الاحتياجات السكنية ضخمة وتقارب حوالى ٢٠٠ الف وحدة سكنية يتطلب تأمينها مبلغا قدره حوالى اربعة مليارات دولار.

ويرى الاقتصادي الفلسطيني عضو لجنة التنمية الاقتصادية المنبثقة عن المحادثات المتعددة الاطراف، وعضو الطاقم الاقتصادي الذي يعمل ضمن الطواقم الفنية في القدس التي تعد لتسلم الفلسطينيين السلطات من الاسرائيليين سمير حليلة، ان هناك مشاريع كبرى مقترح تمويلها في غزة لخدمة المناطق المحتلة، بينها مشروع الميناء وتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر، ومشروع مطار صغير في غزة. وهناك حاجة لدراسة معمقة لهذه المشاريع قبل تنفيذها، وهناك مشاريع اساسية في مجالات شبكات مياه الشرب والكهرباء والاتصالات والطرق التي يمكن بدء تنفيذها مباشرة في كافة مناطق غزة من دون انتظار فترة طويلة، دون انتظار دراسات الجدوى او الدراسات الفنية باعتبارها متوافرة تقريبا لدى الجميع.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

لا نقد وطنيا

اكثر من مصدر اقتصادي فلسطيني بدأ يدلي بدلوه، وبينهم من يقول انه اذا كانت مهمة الحكم الذاتي الفلسطيني في الفترة الانتقالية وضع حد للانهيار الاقتصادي في الضفة الغربية، فانها في قطاع غزة تصبح وقف انتشار الفقر ومنع وقوع مجاعة. اما الاقتصادي الدكتور يوسف الصايغ فيرى انه في المرحلة الانتقالية، من الافضل الاعتماد على الدينار الاردني والبنك المركزي الاردني

بدلا من ايجاد عملية مستقلة (الجنيه الفلسطيني). لكن على اساس ان تتغير تركيبة البنك المركزي الاردني ليضم مثلا نائبي رئيس فلسطينيين، ويعاد تخليط السياسات النقدية لتاخذ في الاعتبار الضفة الغربية وغزة المقترح ان تكونا كونفدرالية مع الاردن. ومن هنا القول ان التفكير في نقد وطني حاليا غير واقعي.

الفلسطينيون يرون ان الخطة الاقتصادية تتصور اقتصادا فلسطينيا على غرار سنغافورة، على اساس عودة نحو ٥٠٠ الف فلسطيني من الخارج من الذين خرجوا في اعقاب حرب ١٩٧٦ واقامة ١٨٥ الف وحدة سكنية خلال ٥ سنوات، وانشاء ميناء تجاري متطور في غزة ومجمع تكرير نفطي، واقامة صناعات و... و...

انشاء دولة من الصفر

قد يكون ما سقناه من متاعب فلسطينية مقبلة غيض من فيض، وهي كذلك بالفعل لان ما ينتظر الفلسطينيين هو «انشاء» دولة من الصفر بكل ما تعنيه هذه الكلمة في القاموس الاجتماعي والاقتصادي والاداري والسياسي. فانهاض الاقتصاد المتردي يحتاج الى كوادر مؤهلة قد يكون بدء تدريب الشرطة اول غيثها الذي يحتاج الى ان يصبح مطره شابيب.

صحيح ان الولايات المتحدة تقول ما بات يسمى خطة مارشال جديدة لانماء اقتصاد الضفة والقطاع، وان مئات ملايين الدولارات بدأت تتدفق، والى حد ان البنك الدولي، ولاول مرة في تاريخه، خرج عن قاعدة اقراض الدول فقط التي تعطي ضمانات القروض، ليستثني الضفة والقطاع من هذا الشرط كي يتمكن من تقديم القروض لها.

السيد ياسر عرفات وفريق عمله يعرفون ان كل الاموال التي وعدوا بها لا يمكن ان تبني دولة في المدى الطويل. وربما من هنا جاء اتصال الرئيس الفلسطيني بعدد من الاثرياء الفلسطينيين داعيا اياهم الى الاستثمار في الاراضي المحكومة ذاتيا. علما ان المعلومات تقول ان هناك نحو ٣٠٠ مليونير فلسطيني يقيم نصفهم على الاقل في مختلف البلاد العربية، قد يرغبون في الاستثمار في غزة واريحا. مع الاشارة ايضا الى ان فلسطينيي المنفى يملكون مثلا اكبر شركة اعمار وبناء في الشرق الاوسط ومصرفا كبيرا وست مؤسسات مالية على مستوى عالمي، وعلى الاقل ست مؤسسات صناعية كبرى، وعدد كبير من مجموعات الاستيراد والتصدير، يضاف الى كل ذلك استثمارات مهمة لمنظمة التحرير. وان كان اكثرها لا يدخل في باب الاموال السائلة الجاهزة للاستخدام في عملية الانهاض الاولى.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

على ذكر اغنياء «الشتات» لا بد من التذكير بان معظم هؤلاء قد يساهمون باموالهم فقط، ويبقون في الخارج. لكن ما تواجهه الدولة الفلسطينية العتيدة هو ان الكثيرين من هؤلاء الشتات يملكون محلات تجارية واعمالا اخرى ووظائف في شركات مختلفة، الى جانب المنازل في ما كان يسمى مخيمات (في الاردن تحديدا) وتحولت الى امتدادات للمدن، وهم يجدون صعوبة في «الانسلاخ» عن هذا الواقع الذي اعتادوا عليه، اجتماعيا واقتصاديا، وقد لا يعودون الى الارض الفلسطينية، وهناك اكثر من مثل يؤكد على ان بعض هؤلاء عاد مؤخرا الى الضفة والقطاع. لكنه لم يلبث ان فضل راجعا الى حيث كان منزله ومصدر رزقه.

ولا ننسى العلاقات التي سترسو في مياهها السفينة الفلسطينية بالنسبة الى الارتباط بالاردن، ومحاولة التخلص من الهيمنة الاسرائيلية. الى جانب العلاقات الواسعة مع الدول العربية. وكلها تضاف الى هذه الغابة من المتاعب التي ستستمر سنوات طويلة التحدي كبير جدا والى درجة ان كل ما حاولنا الاحاطة به يبدو حرفا واحدا في قاموس محيط المحيط.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية